مشروع بحث جماعي:

التعليم الديني بين مسارات الإصلاح ورهانات التطوير

يعدّ طرح سؤال التعليم قضية كبرى حتّى بالنسبة إلى البلدان والمجتمعات التي حسمت أمرها في نوعية التعليم وطبيعته مثلما هو ملاحظ بفرنسا على سبيل الذكر. ويبدو من الواضح أنّ هذه المسألة تكتسي أهمية قصوى بالعالم العربي وتونس خاصّة نظرا لتزامنها مع وضع حضاري شديد التعقيد. فعلاوة على المنزلة المحورية التي ماتزال يضطلع بها الدين في الأنظمة القيمية والسلوكية والشخصية القاعدية، برزت عديد الظواهر الاجتماعية السلبية التي تدل دلالة قاطعة على تأزّم ثقافة ذلك المجتمع، وفشل منظومته التربوية والتعليمية تحديدا في تحقيق رهانها الأساسي المتّصل ببناء المواطن الحقيقي.

يكشف تاريخ التعليم الديني بتونس تجذّره بالمجتمع التونسي وحضارته. فإلى اليوم يعدّ ابن عرفة (تـ1401) و ابن خلدون (تـ1406) وأبو القاسم الشابّي (تـ 1934) والطاهر الحداد (تــ1935) وعبد العزيز الثعالبي (تـ1944) ومحمد الطاهر ابن عاشور (-1973) من أبرز أعلام الثقافة والفكر بتونس. بيد أنّه مع تزايد "الصولة الأوروبية" تراجعت مكانة التعليم الديني وقدرته في تلبية احتياجات الدولة والمجتمع. ولعلّ هذا ما يفسّر تتالي الإصلاحات من معلّقة "باب الشفاء" التي أصدرها أحمد باي سنة 1842 وإجراءات خير الدين التي توّجت باستقطاب عناصر زيتونية للتدريس بالمكتب الجديد المعروف بالصادقية سنة 1875 إلى نضالات الطلبة الزيتونيين التي انتهت ببعث الشعبة العصرية الزيتونية سنة 1951.

ولئن تتالت القوانين المنظّمة للتعليم بتونس بعد توحيده سنة 1958 من مشروع التعريب أواخر الستينيات وبداية السبعينيات إلى قوانين سنة 1991 و2002 ضمن ما يعرف بمدرسة الغد، ومشاريع الكتب البيضاء سواء من المجتمع المدني أو من السلطة تزامنا مع تجربة الانتقال الديمقراطي منذ سنة 2011، فإنّ الاهتمام بالتعليم الديني ظلّ هامشيا يقتصر ذكره عادة ضمن ما يعرف بالمواد الاجتماعية أو عند الإشارة إلى منظومة القيم المراد ترسيخها وتكريسها في القوانين المدرسية وبرامجها.

يسعى مخبر الفكر الإسلامي وتحوّلاته بتونس ضمن هذا السياق إلى إعادة طرح قضية التعليم الديني بأكثر عمق. وبهذا المعنى فإنّ الحديث عن مسارات الإصلاح ليس غاية

في حدّ ذاته بقدر ما هو من المداخل الضرورية للتقييم وتقديم البدائل والسبل الممكنة لتحقيق الرهانات الأساسية المتّصلة بتوظيف الرأسمال الرمزي في بناء الإنسان وتطوير تصوّراته لذاته وللعالم ما يفضي إلى صياغة حداثة نوعية وتنمية حقيقية. ولعلّ كلّ ذلك يختزله السؤال المحوري المتمثّل في كيف السبيل إلى جعل التعليم الديني عنصرا من عناصر بناء حداثة نوعية تمكّن تونس والعالم العربي من استعادة الفعالية الحضارية المعطّلة؟

يمكن الانطلاق في تدبّر هذه القضية من ثلاث فرضيات أساسية: فرضية أولى تستحضر التصوّر الذي يرى أنّ الحداثة ظاهرة إنسانية مشتركة. وهي ليست حداثة واحدة، وإنّما حداثات متعدّدة أي لكلّ مجتمع حداثته مثلما أشار إلى ذلك تايلور Charles Taylor. بينما تذهب الفرضية الثانية إلى أنّ منطق المنظومات التعليمية عموما محكوم بقانون التغيّر والتطوّر. أمّا الفرضية الثالثة فتؤشّر على أهمية الرأسمال الرمزي المتزايدة في تماسك المجتمعات والدول واستراتيجيات التنمية.

لا يمكن مقاربة مسألة التعليم الديني بتونس إلاّ في ضوء مقاربات متعدّدة التخصّصات تجنّبا للتصوّرات الانحصارية أو الاختزالية التي تعيق الوصول إلى نتائج موضوعية. ومن هذا المنطلق فإنّ ذكر المحاور الآتية لا يلغي مطلقا إمكانية وجود محاور أو زوايا نظر أخرى يمكن للباحثين تناولها والبحث فيها.

-المحور الأوّل: تاريخية التعليم الديني بتونس قبل سنة 1958:

-أبرز محاولات التطوير والتقنين والإصلاح.

-التعليم الزيتوني في العهد الحفصي.

-مواقف بعض الشيوخ أمثال الطاهر ابن عاشور وابنه الفاضل.

-نضالات الطلبة الزيتونيين.

-المحور الثاني: التعليم الديني من خلال قوانين الإصلاح بعد الاستقلال:

-قانون توحيد التعليم سنة 1958.

-قانون سنة 1991.

-قانون سنة 2002.

-المحور الثالث: التعليم الديني وأسئلة التطوير في ضوء تجربة الانتقال الديمقراطي:

-عودة ما عرف بالتعليم الزيتوني الأصلي.

-الكتاب الأبيض لسنة 2016.

-مشاريع المجتمع المدني.

-المحور الرابع: مقاربات التعليم الديني الراهن بتونس:

-الكتاتيب القرآنية ورياض الأطفال.

-التعليم الإعدادي والثانوي.

-التعليم العالي.

-البحث العلمي.

-المحور الخامس: التعليم الديني من خلال تجارب مقارنة:

-عربيا: تجارب مصر والمغرب الأقصى....

-إسلاميا: تجارب تركيا وماليزيا وأندونيسيا...

-غربيا: تجارب بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة....

-المحور السادس: سبل تطوير التعليم الديني:

-نحو تعليم تشاركي.

-التربية على القيم.

-التربية على المواطنة.

-نحو فلسفة تربوية جديدة.

ضوابط المشاركة:

-أن يكون البحث مبتكرا ولم ينشر سابقا، ومعدّا على نحو خاصّ للمشروع البحثي.

-أن يكون عدد كلماته بين 6000 و8000 كلمة (بما في ذلك قائمة المصادر والمراجع).

-ألا يكون مستلاّ من كتاب أو أطروحة.

-أن يلتزم قواعد البحث العلمي، وأن يعتمد على المصادر والمراجع العلمية الدقيقة والحديثة، ويعمل على توثيقها بدقة.

-تكون الإحالة في الهامش مرتبا بشكل 1-2-3، ويعاد نفس الترقيم في كلّ صفحة.

-تكتب الأسماء الأجنبيّة التي ترد لأوّل مرّة بالعربية واللاتينية مثلا آلان توران A. Touraine

-يعتمد الترتيب الآتي في ضبط المصادر والمراجع:

-اسم المؤلّف ولقبه: عنوان الكتاب، اسم المحقّق أو المترجم، رقم الطبعة، الناشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحات.

-يذيّل البحث بقائمة عامة في المصادر والمراجع الأساسية المعتمدة، أما المواقع الالكترونية والجرائد والمدونات...، فيشار إليها فقط في الهوامش وليس في قائمة المراجع.

-يكتب البحث باللغة العربية بخط SakkalMajalla حجم 16 وتكتب العناوين الرئيسية والفرعية بنفس الخط مع التضخيم، ويكتب الهامش بخط 12.

-تكتب البحوث باللغتين الفرنسيّة والانجليزيّة بخط Times New Romanحجم 12 وتكتب العناوين الرئيسيّة بنفس الخطّ مع التضخيم، ويكتب الهامش بخط 10 .

تستقبل اللّجنة الملخصات الأولية (في حدود صفحة واحدة)، مرفقة بسيرة ذاتية موجزة، في أجل أقصاه **5 جانفي 2023** ولا يتمّ الردّ إلا على المشاريع التي حظيت بالموافقة، على أن تتوصل اللّجنة المنظمة بالدراسات النهائية داخل أجل **أقصاه 15 ماي 2023.**

ترسل الملخصات على العنوان الآتي: laboratoire.ceik.tn@gmail.com